

## تعريف النظام الاقتصادي في الإسلام

### ❖ الاقتصاد:

( لغة ): التوسط والاعتدال و استقامة الطريق.

( اصطلاحاً ): مجموعة القواعد و الأحكام التي تنظم جانباً معيناً من جوانب الحياة الإنسانية و يصطلح المجتمع على وجوب احترامها و تنفيذها .

\_\_ وقد يعرف النظام الاقتصادي الإسلامي بحسب الجانب الذي ينظر إليه المعرف ، فقد يعرفه بالنظر إلى :

• أصوله : مجموعة من الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من الكتاب و السنة و البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة و كل عصر .

• غايته و هدفه : العلم الذي يوجه النشاط الاقتصادي و ينظمه وفقاً لأصول الإسلام و مبادئه .

• حقيقته و جوهره : مجموعة الأحكام و السياسات الشرعية التي يقوم عليها المال و تصرف الإنسان فيه .

❖ علم الفقه : يقصد بالعلم الذي يهتم بدراسة الأحكام الشرعية العلمية من أدلتها التفصيلية ، ويشمل ذلك أحكام

العبادات و أحكام المعاملات المالية و أحكام الجنائيات و الحدود و أحكام القضاء و الإثبات .

❖ علم الاقتصاد التحليلي: هو أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة الكيفية التي تهتم بها توزيع الموارد الاقتصادية حسب الحاجات و الرغبات الإنسانية .

❖ الاقتصاد الكلي : هو الذي يهتم بدراسة مشاكل الاقتصاد كلياً ، حيث يقوم بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية مجتمعة على أنها وحدة واحدة مكونة للاقتصاد القومي .

❖ الاقتصاد الجزئي : هو الذي يهتم بدراسة مشاكل الوحدات الاقتصادية الفردية كالفرد و العائلة و المؤسسة .

❖ السنة المطهرة : هي النصوص التي وردت في القرآن الكريم تكون غالب حالاتها مجتمعة كالأمر بالزكاة مثلاً .

❖ الإجماع : هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد عصر النبوة على حكم شرعي .

❖ القياس : إلحاق فرع بأصل في الحكم لجامع بينهما وهو من الأدلة التي تبين الأحكام بالنسبة للفروع فتلحقها بأحكام الأصول التي تتفق معها في العلة .

❖ سد الذرائع : منع الوسائل المباحة التي تؤدي إلى مفساد .

❖ العرف : هو كل ما تعارف عليه الناس و ألفوه حتى أصبح شائعاً في مجرى حياتهم .

❖ النظام الاقتصادي الرأسمالي : النظام الاقتصادي الذي يمتلك فيه الأفراد آحاداً أو جماعات الموارد الإنتاجية ملكية خاصة ، كما أن لهم الحق في استخدام مواردهم بأية طريقة يرونها مناسبة .

❖ النظام الاقتصادي الاشتراكي : النظام الذي يتميز بتملك الدولة لوسائل الإنتاج ( أي الملكية الجماعية ) كالأراضي و الآلات و المصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط المركزي .

❖ الملكية العامة : ما وجد بإيجاد الله تعالى مما يملكه عموم الأمة دون اختصاص أحد بعينه به ، كالأنهار و البراري و الآبار .

❖ الملكية الخاصة : وهي ما كانت لفرد أو لمجموعة من الأفراد على سبيل الاشتراك و تخول صاحبها الاستئثار بمنافعها و التصرف في محلها ، كتملك الإنسان للمسكن و المركب .

❖ ملكية الدولة : هي الملكية التي تكون للدولة و مواردها لبيت مال المسلمين يتصرف فيها ولي أمر المسلمين بموجب ما تقتضيه المصلحة العامة .

❖ بيت المال : هو الجهة التي تختص بكل ما لا يعرف مالكة أو لم يتعين له مالك وهو ما يسمى اليوم: وزارة المالية .

❖ المعادن : هي الجواهر التي أودعها الله تعالى في الأرض سواء أكانت جارية كالبتترول أو كانت جامدة كالذهب و الفضة، و سواء أكانت ظاهرة على وجه الأرض أو كانت في باطنها .

❖ الخراج : وهو مقدار معين من المال يوضع على الأرض الزراعية ، و أول من فرض الخراج هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد مشاوره كبار المجاهدين و الأنصار .

❖ الفيء : وهو كل مال وصل إلى المسلمين من الكفار بغير قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب .

- ❖ **الجزية :** هي ما يضرب على الأشخاص الذين لم يدخلوا في الإسلام نظير إقرارهم على دينهم و حمايتهم .
- ❖ **العشور :** هي ما يؤخذ من تجار أهل الذمة و الحربيين لقاء السماح لهم بدخول بلاد المسلمين للتجارة و يعبر عنها اليوم بالجمارك .
- ❖ **الأوقاف الخيرية ( الوقف ) :** هو تحبيس الأصل و تسبيل المنفعة على أوجه البر بشروط مبينة في كتب الفقه .

- ❖ **البيع :**
- ( لغة ) : مقابلة الشيء بالشيء ، يقال لأحد المتقابلين: مبيع و للآخر ثمن ، و يقابل البيع الشراء ، إلا أن كلا اللفظين يعتبران من الأضداد ومعنى ذلك أن كلاً منهما يأتي بمعنى الآخر .
- ( شرعاً ) : مبادلة المال بالمال تملكاً و تملكاً .

- ❖ **السلم:** عقد على موصوف في الذمة ، مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد.
- ❖ **الإجارة :** هي عقد على منفعة مباحة معلومة بشروط معينة.
- ❖ **الوصية بالمال :** هي التبرع بالمال بعد الموت.

- ❖ **إحراز المباح :**
- ( المباح ) : كل ما خلقه الله تعالى في هذه الأرض مما ينتفع به الناس على الوجه المعتاد و لا مالك له مع إمكان حيازته و ملكه ، وهو يتنوع فمنه الحيوانات و النباتات و الجمادات .

- ❖ **إحياء الموات :**
- ( الموات ) : الأرض المنفكة عن الاختصاصات و ملك معصوم.
- ( إحياء الموات ) : إحياء الأرض الموات التي لم يسبق إليها بزرع أو بناء أو مشروع تجاري أو سباحي يقام عليها.

- ❖ **الإقطاع :** وهو جعل الحاكم بعض الأراضي العامرة بالبناء أو الزراعة مختصة ببعض الأشخاص فيكون هذا الشخص أولى به من غيره بشروط معينة.
- ❖ **إقطاع التملك :** وهو إقطاع يقصد به تملك الإمام لمن أقطعه.
- ❖ **إقطاع إرفاق :** وهو أن يقطع الإمام أو نائبه الباعة الجلوس في الطرق الواسعة و الميادين و نحو ذلك مما ينتفعون به دون إضرار بالناس .
- ❖ **إقطاع استغلال:** وهو أن يقطع الإمام أو نائبه من يرى في إقطاعه مصلحة لينتفع بالشيء الذي أقطعه ، فإذا فقدت المصلحة فلإمام استرجاعه.

- ❖ **الربا :**
- ( لغة ) : مصدر ربا يربو وهو النماء و الزيادة .
- ( اصطلاحاً ) : هو زيادة في أشياء و نساء في أشياء مختص بأشياء جاء الشرع بتحريمها.

- ❖ **ربا البيع :** وهو بيع ربوي يمثله متفاضلاً حالاً أو مؤجلاً.
- ❖ **الميسر :** هو أن يأخذ مال الإنسان وهو على مخاطرة لا يدري هل يحصل له عوضه أو لا يحصل ، وهو يتناول ببيع الغرر التي نهي عنها.
- ❖ **الغرر :** ما كان مجهول العاقبة ، بحيث لا يعلم: هل يحصل أو لا ، وهل يقدر على تسليمه أم لا.
- ❖ **الحاجة :** هي ما يقتدر إليها لرفع الحرج و الضيق بحيث يؤدي فواتها إلى حصول العنت و المشقة على المكلف.
- ❖ **الإنفاق :** بذل المال فيما يرضي الله على سبيل الإلزام أو التطوع .
- ❖ **الإنفاق الواجب:** ويراد به إنفاق الإنسان فيما افترض الله عليه و ألزمه بأدائه.
- ❖ **الإنفاق التطوعي :** وهو نفقات يؤديها المرء تبرعاً من تلقاء نفسه لم يوجبها عليه الشرع.
- ❖ **الكفارات :** هي ما يجب على المسلم بسبب الحنث في اليمين و الظهار و القتل الخطأ .
- ❖ **النذر :** وهو ما أوجبه المكلف على نفسه من الطاعات .

- ❖ **الضروريات :** المراد بها الأشياء التي لا تستقيم الحياة بدونها كالأكل و الشرب .
- ❖ **الحاجيات :** المراد بها الأشياء التي تبعد الحرج و المشقة عن الإنسان ، او تخفف عنه .
- ❖ **التحسينات :** المراد بها الأشياء الكمالية التي توفر الرفاهية في الحياة الدنيوية .
- ❖ **الحرية الاقتصادية :** مصطلح ارتبط استعماله بمدرسة الطبيعيين التي ظهرت في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي ، ومن رواد هذه المدرسة " كيناي " وهو الطبيب الخاص للملك لويس الخامس عشر.
- ❖ **الحجر :**
- ❖ **( اللغة ):** المنع و التضييق .
- ❖ **(الشرع ):** يقصد به منع الإنسان من التصرف في ماله .
- ❖ **السياسة الشرعية :** تصرف الحاكم بالمصلحة وفق ضوابطها الشرعية .
- ❖ أو هي عمل ولي الأمر بالمصالح التي لم يرد من الشارع دليل لها على الخصوص، ولكنها تدخل ضمن الأصول التي شهدت لها الشرعية في الجملة .
- ❖ **ميزانية الدولة :** تقدير مفصل و معتمد لنفقات الدولة و إيراداتها لفترة زمنية مقبلة ، عادة ما تكون سنة .
- ❖ **التكافل :**
- ❖ **( اللغة ):** مأخوذ من " كَفَلَ " و " كَفَّلَ " ، فالكافل هو العائل ،، و الكفيل هو الضامن ، والتكافل: كفالة متبادلة بين أكثر من طرف .
- ❖ **(معناه العام ):** يشير إلى تعاون متبادل داخل المجتمع المسلم يغطي كل جوانب الحياة الاجتماعية ، فيجعل الفرد يحس انه جزء من نسيج متماسك، فيمنعه من طغيان النزعة الفردية المفرطة، ويحميه من الإحساس بالخوف من ظروف طارئة ..
- ❖ **( التكافل بمعناه العام ):** حلقات من التعاون داخل المجتمع ، تزيد من تماسكه و تقوي بنيته لمواجهة الظروف المتغيرة ، المحبوب منها و المكروه ..
- ❖ **زكاة الأموال :** أنها نصيب مقدر شرعاً في مال معين يصرف لطائفة مخصوصة .
- ❖ **عروض التجارة :** وهي كل ما أعد للبيع و الشراء بهدف الربح .
- ❖ **النصاب :** المقدار من المال الذي لا تجب الزكاة في أقل منه .. أو المقدار من المال الذي رتب الشارع وجوب الزكاة على بلوغه .
- ❖ **تمام الحول :** أي ان يمضي على ملكه للمال سنة هجرية كاملة ،فلا زكاة في مال إلا بعد مضي سنة .
- ❖ **بهيمة الانعام :** هي الإبل التي لها سنم واحد أو لها سنمان ، والبقر بما فيها الجواميس ، و الغنم وتشمل الماعز و الضأن .
- ❖ **السانمة:** أي التي ترعى أكثر من ستة أشهر من كل سنة من العشب الذي نبت بالأمطار .
- ❖ **الوقف :** تحبيس الأصل و تسبيل المنفعة .
- ❖ **القرض الحسن :**
- ❖ **( في الفقه ):** دفع مال لمن ينتفع به و يرد بدله .
- ❖ **( في الشرع ):** أي القرض الذي بدون فائدة ربوية .
- ❖ **البنك التجاري:** المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات تحت الطلب أو لأجل ، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض .
- ❖ **البنك الإسلامي :** هي مؤسسة مصرفية تجارية تقوم على الشريعة الإسلامية .
- ❖ **الوديعة المصرفية:** هي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو برد مبلغ مساوياً لها إلى المودع ، أو الى شخص آخر معين لدى الطلب ، أو بالشروط المتفق عليها.
- ❖ **القرض بفائدة:** هو القرض المشروط في أصل العقد من اعمال البنوك التجارية .

- ❖ **الاعتماد البسيط** : وهو عقد يلتزم البنك بمقتضاه أن يضع تحت تصرف عميله مبلغاً معيناً من النقود أو أي أداة من أدوات الائتمان ، ويكون للعميل حق الاستفادة من ذلك دفعة واحدة أو على دفعات معينة.
- ❖ **الاعتماد المستندي** : هو تعهد صادر من البنك بالدفع عن العميل لصالح طرف ثالث بشروط معينة مبنية في التعهد.
- ❖ **بطاقة الائتمان** : هي مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري بناء على عقد بينهما ، يمكنه من سحب النقود و شراء السلع و الخدمات ممن يعتمد المستند ، دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر بالدفع.
- ❖ **حسم الأوراق التجارية**: هو أعمال البنوك التجارية التي تمارس من خلاله الائتمان .
- ❖ **الورقة التجارية** : هي صكوك محررة وفق أشكال معينة قابلة للتداول بالطرق التجارية وتمثل حقاً بمبلغ معين من النقود يستحق الوفاء لدى الإطلاع أو بعد أجل قصير ، وجرى العرف بقبولها كأداة للوفاء .
- ❖ **التظهير**: هو أن يكتب المستفيد من الورقة التجارية على ظهرها ما يفيد نقل حقه فيها الى طرف آخر .
- ❖ **الحسم "الخصم"** : هو تظهير الورقة التجارية التي لم يحل أجلها بعد الى المصرف ، تظهيراً ناقلاً للملكية في مقابل أن يعجل المصرف قيمتها للمُظهر بعد أن يخصم منها مبلغاً يتناسب مع الأجل الذي يحل عنده موعد استحقاقها .
- ❖ **تداول الأسهم** : هو من المعاملات التي تمارسها البنوك التجارية كانت أو إسلامية .
- ❖ **السهم** : هو صك يمثل حصة في رأس مال الشركة المساهمة.
- ❖ **المراوحة للأمر بالشراء** : هي أن يتقدم العميل إلى البنك طالباً منه شراء سلعة معينة بالموصفات التي يحددها على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة مراوحة بالنسبة التي يتفق عليها ويدفع الثمن مقسطاً .
- ❖ **التورق المصرفي المنظم** : هي تحصيل النقد بشراء سلعة من البنك و توكيله في بيعها وقيد ثمنها في حساب المشتري .
- ❖ **التأمين التجاري**:
- ( لغة ) : التأمين مصدر، مشتق من المادة " أمن " بتشديد الميم وهي معنى ضد الخيانة .
- (اصطلاحاً) : عقد يلتزم بمقتضاه طرف يسمى المؤمن ، بالتحمل المالي عن طرف آخر يسمى المؤمن له أو الأداء له عند وقوع حادث معين مقابل اقساط مالية يدفعها المؤمن له سلفاً.

تمنياتى لكم بالتوفيق

نورة الزهراني ..